في الحديث الأول بعد سنوات النفي والإعتقال (2)

الصادق المهدي لـ "النهار": هكذا نستفيد من ثروة النفط
ولم أجعل المرارة منطلقاً للمناقشات مع نظام نميري

في الحديث الاول له بعد سنوات النفي والاعتقال (٢)

الصادق المهدي لـ "النهار": هكذا نستفيد من النفط

"لم اجعل المرارة منطلقاً للمناقشات مع نظام النميري"

القاهرة ـ من فؤاد مطر :

في اليوم التالي إستأنفنا الحديث.

قُلت للصادق المهدي:

ذكرتَ أنك وضعتَ كُتيّباً سميته "المصير العربي على ضوء فلسطين والنفط". هل لي أن أقف على تصورك بالنسبة إلى هذا الموضوع؟

أجاب: العلاقة بين الدول المتخلفة في آسـيا وأفريقيا والعالم العربي والدول المتقدمة في أوروبا وأميركا علاقة كانت وما تزال تعمل لمصلحة الدول المتقدمة. ففي أثناء حُكم الإستعمار المباشر كانت الموارد الإقتصادية توجَّه عمداً لمصـلحة الدولة المسـتعمِرة. وبعدما إنتهت تلك الفترة صـارت الخبرة كلها ونُظم التمويل ونُظم المواصـلات مركّزة في البلدان المتقدمة. وهذه الحال بطبعها تخدم مصلحتها في المعاملات الدولية وفي التجارة. وكانت أسعار المواد الخام التي تنتجها الأقطار المختلفة تعاني هبوطاً مستمراً إذا قيست بأسعار السلع المصنَّعة التي تنتجها الدول المتقدمة. ونتيجة لهذا الموقف صـار نصـيب الدول المتخلفة من التجارة العالمية ينخفض في إسـتمرار والمسافة بين الدول المتقدمة والمتخلفة في إستمرار.

وأصـبح البترول، وهو مادة خام، في بحر الأعوام الخمسـين الماضـية، أهم مصـدر للطاقة اللازمة لتسـيير دولاب الصـناعة والمواصـلات. وإذا فحصْـنا أحوال إنتاجه وتسـويقه لوجدناها شـاهداً على أن التعامل بين العالم المتقدم والعالم المتخلف يجري دائماً لمصلحة المتقدم. فالبترول تنتجه شركات يملكها مساهمون في العالم المتقدم وهي شـركات حصـلت على إمتيازات كبرى من الأقطار المتخلفة المنتجة للبترول. وتلك الشـركات وفروعها هي المنتفعة بالخدمات المرتبطة بالبترول مثل تأمينه وتسـويقه الخ. وإذا شـرَّحنا مصـير العائد من كل برميل من البترول لوجدْنا أن المنفعة الكبرى منه ذاهبة إلى الشركات وإلى الأقطار الصناعية المستهلِكة للنفط. حتى رصائد الأموال التي تتكون لدى الدول المنتجة توضع في مصارف في البلدان الصناعية المتقدمة حيث تُستخدم بقرارات تلك المصـارف في أغراض إقتصـادية. أضـف إلى هذا أن أسـعار السـلع التي تُصـنفها الدول المتقدمة في حالة

إرتفاع مستمر مما يجعل القوة الشرائية لرصائد منتجي البترول في حالة إنخفاض مستمر. كذلك في الأعوام الستة ما بين 67_ 73 خُفضت قيمة الدولار نحو 23 في المئة وخُفضت قيمة الإسترليني نحو 43 في المئة وبنسبة تلك الخفوض فقد أصحاب الأرصدة من قيمة أرصدتهم بالدولار الإسترليني. هذا معناه أن العلاقة بين طرفيْن غير متكافئيْن تتجه دائماً لمصلحة الأقدر منها سواء عن قصد أو عن غير قصد. ولا يمكن أن تكون عادة إلاَّ إذا أريد ذلك وخُطِّط له. وقد فرضت تلك الأحوال على منتجي النفط أن يبيع النفط بأسعار زهيدة جداً مما ساعد على إنتعاش الإقتصاد الصناعي وزاد المسافة بعداً بين المتقدمين والمتخلفين إتساعاً. وعندما إرتفعت أسعار البترول مؤخراً وأتت بدخول كبيرة للمنتجين ضجت الدول الصناعية وإستعظمت الرصائد التي تكونت للدول المنتجة. نعم إنها دخول كبيرة إذا سلَّمنا أنه من قدَر البلدان المتتجة أن تظل هكذا متخلفة إقتصادياً وإجتماعياً ولا يخطر ببالها إحداث تغيير نوعي في حياة أهلها ومستوى إقتصادها. ولكن إذا عددناهم جزءاً من الأُسرة الآدمية وقارنَّا حالهم بالدول الصناعية المتقدمة لوجدْنا أن الدخل القومي البريطاني في سنة يساوي كل الدخل القومي لكل الدول العربية المنتجة للنفط وغيرها مجتمعة ثلاثة أضعاف.

وهنالك ظروف معيَّنة في موقف البترول بدأت تبشر بأن التحكم فيه يقود إلى كسر حلقة تلك المعادلة الظالمة. والعوامل المكررة ظهرت في عدد من الأحداث أذكر منها: عمل القيادة الليبية في السيطرة على كمية البترول وأسعاره، وعمل القيادة الجزائرية المماثل، وإتجاه الكويت إلى إستخدام عائدات النفط في تمويل مشروعات تنمية على نطاق واسع. ثم جاءت حرب رمضان وإتخذ الملك فيصل موقفاً حاسماً وإشترك المنتجون جميعاً في دعم العبور العسكري المظفر بعبور آخر في دنيا البترول. إستطاعت الدول المنتجة أن تتحكم نهائياً في كميات الإنتاج وإتجاه إستهلاكه وفي أسعار مبيعه تلك القدرات نحو إحداث ضغط مؤثر للحصول على إعترافات بحقوق عربية ضائعة. كما إمتلكتْه الدول المنتجة كلياً أو جزئياً بعض وسائل إنتاج البترول في بلادنا. حدث هذا في العراق والجزائر وليبيا والسعودية والكويت وغيرها.

والموقف في دنيا النفط الآن هو كالآتي:

حصول المنتجين على دخول كبيرة تقدَّر في حالة الدول العربية المنتجة للنفط بنحو 40 بليون دولار عن 1974 وحدها.

ب_ بمقدار إستفادة الدول العربية المنتجة للنفط إستفادت شركات البترول وإستفادت الولايات المتحدة كمنتج للنفط.

ج _ بمقدار ما أصيبت الدول الصناعية المستهلِكة للبترول بتكاليف إضافية من الموقف الجديد أصيبت أقطار عربية وأفريقية وأسيوية مستهلِكة للنفط.

د_ إتجهت الدول المنتجة للنفط إلى مساعدة بعض الدول العربية أو الإفريقية أو الأسيوية في شكل ثنائي لتمويل إستثمارات أو سد عجز في ميزان مدفوعاتها.

هـ_ إتجهت الدول المنتجة للبترول إلى إستثمار رصائدها في بناء إقتصادها الوطني وعقدت إتفاقات مع بعض الدول الصناعية لمدها بالخبرات الصناعية وبالمصانع وبالأسلحة وغيرها من المواد.

و_ ما زال إستخدام البترول سلاحاً في سبيل إزالة آثار عدوان 1967 والحصول على حقوق الشعب الفلسطيني وارداً.

بين الإسلام والعروبة

المنطقة العربية لديها رصيد متعدد الفاعليات هو الإسلام التي تمنحها لغة واحدة ومصالح يكمل بعضها البعض وإقليماً جغرافياً متصلاً. ويتيح لها النفط الآن رصيداً مادياً فريداً. فإن هي إستطاعت إستخدام أرصدتها المعنوية والمادية إلى أقصى درجة مستطاعة لأمكنها العبور إلى حياة جديدة. ولتحقيق ذلك لا بد من تغيير الموقف الحالي من موقف إنتعاش موقوت في الأقطار المنتجة للبترول وما يصحب ذلك الآن من تعاون ثنائي إلى تحوُّل إقتصادي شامل كالآتي:

1_ إتخاذ إجراء سيادي في كل قُطْر منتج يجعل كل مؤسسات إنتاج النفط مُلْكاً له. وتصحب ذلك المشاركة في كل ألأعمال المساعِدة من شحن وتصفية وتصليح وتأمين وغيرها. ويقتضي هذا إفراد دور إستشاري ووكالات تعاقدية محضة لشركات البترول ليُستفاد من خبراتها على أساس تجاري.

ب_ إبعاد سياسة الإنتاج والأسعار عن الإعتبارات السياسية المباشرة. فتقاس سياسة الإنتاج على طاقة سوق الإستهلاك وعلى كميات المخزون المتوافر. وتكون سياسة الأسعار محكومة بتكاليف إنتاج النفط وبموقف العرض والطلب قادرة على منافسة أسعار وسائل الطاقة البديلة. أي أن كميات الإنتاج وأسعار البيع تحكمها إعتبارات إقتصادية بحتة من أجْل الحصول على أكبر عائد ممكن من هذا المورْد المتآكل (أي البترول) والذي لا يقدَّر له أن يبقى أكثر من ربع قرن.

ج _ الإحتماء من ألأضرار المالية والنقدية بإيجاد عملة خيارية موحدة مستقلة ومؤسسات مالية محلية وإستخدام كل الخبرات الأجنبية اللازمة للتحكم في هذا الأمر.

د_ وضْع خطة عربية تحقق التكامل الإقتصادي بين أصحاب الأموال العائدة من البترول، وأصحاب الموارد المتجددة غير المستثمَرة من أرض وماشية وصناعة، والذين تتوافر لديهم الخبرات والأيدي العاملة للقيام بخطة تنمية، هدفها تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة العربية في فترة زمنية محددة على أن توضع أُسس من المشاركة وضمان المصالح تجعل الحرص على هذا العمل من مصلحة الجميع.

إن الظروف الجديدة سوف تمكِّن من التحول من إستخدام البترول كسلاح تكتيكي كما إستُعمل حتى الآن إلى سلاح إستراتيجي يخلق ويمول تكاملاً إقتصادياً عربياً، ويطرح للدول الإسلامية والأفريقية والدول الصديقة في العالم الثالث صيغة إنتساب إلى هذا التجمع. إنتساب يتم من زاوية التعاون في البناء الإقتصادي ومشروعات التنمية. ويطرح هذا الكيان للدول الصناعية المتقدمة أن تكون ضلعاً في معادلة التنمية الإقتصادية المذكورة بما تُقدِّم من خبرات وما تُصدِّر من آلات وعلوم وغيرها من أدوار العبور الإقتصادي للقرن العشرين. والدول المتقدمة التي تكون ضلعاً في هذه المعادلة هي تلك الدول التي تتخذ موقفاً عادلاً من الحق العربي والحق الأفريقي وتطوي صفحة الإستعمار وتستعد مخلصة للتعامل الإقتصادي وتتعاون في مهمة البناء التي تنشئه المنطقة. ومزايا هذا الإقتراح في نظري هي:

– يوجد كل الطاقات في حملة شاملة الرؤية لخلق كينونة إقتصادية كبرى. وقد إتضح عبْر تجارب دول العالم الثالث في الأعوام العشرين الماضية أن الوحدات الصغيرة لها مستقبل في عالم اليوم.

– يجعل وجوه النقص في كل قطر عربي تجد ما يكملها ويحقق الفائدة القصوى منها في قُطْر آخر ضِمْن إطار عام.

_ الإستغناء عن إستخدام سلاح النفط تكتيكياً لأنه محدود القيمة. فقد يعود بالفائدة غير المقصودة على بلدان وقد يبرر حماقات مضادة. لقد تَكرر في بعض الأوساط في أوروبا وأميركا نداء لتداول البترول بالقوة، لكن الإقتراح يعطي سلاحاً إستراتيجياً قطعاً في أهدافه، قوياً في توجيه حصار إقتصادي مشروع ضد إسرائيل وأعوانها إلى أن تُصالح على أساس إزالة آثار العدوان، وردّ حقوق أهل فلسطين، وإسقاط الصهيونية.

_ هذا الإقتراح تعرقله مشاكل عدة مصدرها الإختلافات السياسية والفكرية في العالم العربي. وهنالك أيضاً إحتمالات المشاكل التي ستنشأ بين الدول العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث.

نظام نميري

قُلت: هل لي أن أقف على طبيعة تعايشك مع النظام الحالي في السودان بعد ظروف الإعتقال فالنفي فالإعتقال. وهل حدَث حوار بينك وبين الرئيس نميري أيام كنت في السجن أو بعدما أُفرج عنك، وهل تقوم حالياً بأي نشاط سياسي؟

أجاب: أود ألإشارة قبل كل شيء إلى أننا ظُلمْنا لأن موقفنا منذ البداية كان موقف معارض إيجابي. لكن المجال لم يُتح لتلك الإيجابية كما أوضحْت. بل عندما قرر النظام إتخاذ الإجراءات التي إتُّخذت في جزيرة "أبا" و "دنو باوي" تجاوز المعهود في إجراءت الأمن الداخلي وخالف طبيعة السلوك السوداني الوارد في الأحوال المماثلة. وعلى رغم هذا كله لم أجعل المرارة منطلَقاً للمناقشات مع هذا النظام إنما كنتُ دائماً حريصاً على إيجاد الأُسس التي ترفع المظالم وتعالج المسببات الأساسية للنزاع. وقد تمت خلال فترة الإعتقال الأُولى مقابلات مع المرحوم الرائد فاروق حمدالله لمحاولة الإتفاق لكنها لم تُسفر عن نتيجة. وخلال حوادث جزيرة "أبا" خاطبت مجلس قيادة الثورة الشمالية آنئذ المقدم محمد الخير لكن المجلس رفض الإستماع إلى ما أقول. هكذا أبلغني قائد القيادة. وعندما وقعت حوادث يوليو/تموز 1971 (المحاولة الإنقلابية التي قام بها الرائد هاشم العطا) بعثتُ برسالة إلى

رئيس مجلس قيادة الثورة عن طريق سفير السودان في مصر آنئذ السيد محمد سليمان ذكرتُ فيها أنه لا بد من الخروج من حلقات الإنقلاب والإنقلاب المضـــاد بإتفاق على نظام قومي ديمقراطي يتفادى تفرق الحزبية وأخطاء الليبرالية البرلمانية. وطالبت بضـرورة أن تكون الإجراءات التدريبية المتخذة عادلة وقانونية. ولم يصـلني رد منه. وبعد ذلك إتخذ النظام دستوراً جديداً صار بموجبه اللاواء جعفر نميري رئيساً للجمهورية. وكان من مقتضيات ذلك الدسـتور عدم حبس المواطنين إلا بقانون. ولما كنت مسـجوناً بغير قانون أفرج عني يوم تم توقيع ذلك الدسـتور. وبعد الإفراج علي تمت مقابلتان بيني وبين الرئيس نميري. الأولى في مايو/أيار 1974 والثانية بعدها بشـــهر ونصـف الشـهر. وفي المقابلتيْن تحادثنا في صـراحة ولكن لم نتوصـل إلى نتائج محددة بالنسـبة إلى الموضـوعات التي تطرقنا إليها. بعد ذلك وقعت خلال سبتمبر 1973 أحداث شـعبية في السودان مناهضـة للنظام قادها طلاب جامعة الخرطوم وإشتركت فيها مجموعات من الحركة الطالبية عموماً في السودان. وإشترك فيها عمال ومهنيون. وخلال تلك الأحدث وبعدما عاد الرئيس نميري من الجزائر حيث كان يشارك في مؤتمر عدم الإنحياز، بعثت إليه بمذكرة توضـيح عثرات النظام في رأيي وتطالب بالإعتراف بأن ثمة موقفاً شـعبياً لا بد من أخذه في الإعتبار، ولا يجدي معه مجرد الضـرب والإعتقال. وتقترح المذكرة الحل الصـحيح للموقف في نظري. ولم أعرف ما فعلوا بهذه المذكرة. وإسـتمر الموقف في السـودان مدة طويلة من غير علاج أسـاسـي لمسـبباته. وبعد ذلك، أي بعد تقديم المذكرة يوم 10 سـبتمبر/أيلول 1972 بثلاثة أشـهر، إعتقلت مرة أخرى في سـجن "كوبر" ثم حولوني إلى سـجن "بورسودان" حيث بقيت حتى الإفراج علي في أبريل/نيسان 1974. وخلال فترة السجن عانيت من متاعب صحية. ولذا فإنه لمجرد الإفراج علي فكرت في مغادرة السـودان للعلاج مصـطحباً والدتي وإبنتي لمعالجتها أيضـاً. وسـمح لي النظام كان مواطن عادي من دون حجر أو شـروط. وأنا من جانبي سـلكت في فترة الغياب هذه سـلوك العائد حتماً إلى بلاده مع التحمل الكامل لمسؤوليتي في ما أقول وأفعل.

قُلت: لقد بلغني أن الرئيس نميري عرض عليك منصباً رسمياً فلماذا رفضْت؟

أجاب: في الواقع إن الرئيس نميري عرض عليَّ رئاسـة وفد السودان لدى الأمم المتحدة أو أي منصـب رسمي آخر قد نتفاهم عليه. وهذا العرض قُدِّم إليَّ في المقابلة الأولى بيننا في مايو/أيار 1974. وإعتذرتُ موضـحاً أنني أُفضل العمل الخاص بالنسبة إلى كسْب المعيشة على العمل الرسمي، وأن هنالك مبادئ أساسية إذا لم تعالَج فإن دخول الأفراد وخروجهم من الحُكْم لا يجديان شيئاً. وكما قُلت لم يتم إتفاق على تلك الأمور.

إتفاق جنوب السودان

قُلت: هل لك رأي معيَّن في الإتفاق الذي تم التوصل إليه لحل المشكلة في السودان؟

أجاب: عندما قررت الأحزاب السودانية أن تعلن إستقلال السودان من البرلمان في أواخر العام 1955 قررتُ أيضـاً أن يتم النظر في أن تكون علاقة الجنوب بالشـمال فيديرالية عندما يُكتب دسـتور البلاد. ومنذ ذلك الحين صار الجميع يرون أن للجنوب وضعاً خاصاً سببتْه ظروف تاريخية وجغرافية معيَّنة.

وفي العام 1958 أطاحت حركة الفريق إبراهيم عبود بالنظام الديمقراطي. وفي أثناء حكمه تفجرت مشـــكلة الجنوب كما عرفها الرأي العام. وفي العام 1964 قامت ثورة الشعب السوداني فأعادت النظام الديمقراطي وعقدت الحكومة الجديدة مؤتمر طاولة مسـتديرة في الخرطوم دعت إليه كل الأحزاب السـودانية، كذلك الأحزاب والفئات الجنوبية التي كانت تعمل خارج البلاد. ودعت ممثلين لعدد من الدول الأعضـاء في منظمة الوحدة الأفريقية إلى حضـــور المؤتمر كمراقبين. إتَّخذ ذلك المؤتمر قرارات لوقف إطلاق النار وتوظيف الجنوبيين في وظائف إدارية وفنية، والشـروع في إعادة تعمير الجنوب، وترك مهمة التوصـل إلى صـيغة إتفاق سـياسـي للجنة من إثني عشـر شخصاً. قامت تلك اللجنة، وفي مدة تجاوزت السنة توصلت إلى توصيات يكون بموجبها لكل مديرية من مديريات الجنوب الثلاث حُكم ذاتي إقليمي. وبموجب التوصـــيات وُزعت الصـــلاحيات بين الحكومة المركزية والهيئات الإقليمية، وإتُّفق على خطة تعمير فرعية هدفها الإسراع في تنمية الجنوب لإدراك ما فاته. وكفلت التوصيات حرية الأديان وإعتبار اللغة العربية اللغة الرسـمية للبلاد كلها. هذه التوصـــيات إنعقد للبحث فيها مؤتمر ضـــم جميع الأحزاب السودانية في أواخر العام 1966 فأجازها وأضاف إليها حق المديريات الجنوبية في أن تكون هيئة إقليمية موحَّدة في المســـتقبل. لقد أجمعت الأحزاب الســـودانية على هذه القرارات لكن منظمة "الأنانيا" قاطعت كل الإجراءات.

ونأتي إلى الاتفاق الذي تم في أديس أبابا في العام 1972. هذا الاتفاق تضـــمَّن معظم مواد الإتفاق القومي المذكور مع الإضـافات الآتية: أن يبدأ الجنوب وحدة إقليمية وتشـترك "الأنانيا" في إجراء الإتفاق خارج السـودان. وأضيفت أمور حول العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب وحول النظام المالي. وتم الإتفاق على إجراء إستفتاء في بعض المناطق التي تقع شـمال حدود المديريات الجنوبية المعروفة ليحدد سـكانها إلى أي إقليم ينتمون. وأنا أرى أن الإتفاق الذي تم وأدى إلى وقْف إطلاق النار وعودة الجزء الأكبر من اللاجئين إلى ديارهم وإلى إســكان من أفرغتْهم حالة الإضــطرابات من أماكنهم، هو إتفاق سـليم في جوهره. وهو عبارة عن تنفيذ لآراء كانت مقبولة قومياً، أما الإضافات الخاصة بالعلاقة الدستورية والنظام المالي فإن فيها بعض ثغرات ينبغي الإتفاق على ملئها. وأما موضــوع الإتفاق فهو خطأ من حيث المبدأ لأن التقســيم الإداري والإقليمي من شــؤون الســيادة وهي من صـلاحيات السُلطة الإشـتراعية في البلاد. وثمة أمر آخر هو أن الإتفاق إشـتمل على مواصـفات إقليمية للقوات المسلحة الكائنة في جنوب السودان بمعنى أن تكون نصف القوة هناك من "الأنانيا" والنصف الآخر من الجيش السوداني. ولعل الذي جعل المفاوضين على هذا الإجراء الغريب هو إنعدام الثقة بين الطرفيْن فإلتمسا فيه ضماناً مؤقتاً. وطبعاً لا مانع من النص على فتْح التجنيد في الجيش السوداني أمام الجنوبيين بنسبة معقولة، ولكن يجب أن يكون توزيع القوات السودانية على مناطق السودان المختلفة خاضعاً لإعتبارات الأمن والدفاع وحدها خالياً من الميْل نحو أي تسويات سياسية لأن فاعلية الجيوش تكمن في قومية نظرتها وسلوكها. على أي حال الإتفاق ينص على أن هذا الإجراء موقوت بخمس ســنوات وأرجو أن تعود الثقة وتتوافر الضــمانات بما يزيل هذا الإجراء الإستثنائي.

هل من إتفاق سري؟

قُلت:

هل بلغك ما تردد من أن هنالك إتفاقاً ســرياً ولم يُذع بين نظام الرئيس نميري وجماعة التمرد في الجنوب؟

أجاب: قيل أن ثمة إتفاقاً ســرياً وراء الإتفاق المعلَن لا أعرف حقيقته. إنما الذي أرجوه بكل إخلاص هو أن تعود الثقة تماماً بين جميع أهل السودان وأن ينظر الجميع إلى موضوع الإتفاق السوداني كأمر قومي مصيري يحرص كل ســوداني على تكريســه ودعْمه. ومهما قيل عن إتفاقات ســرية فإن الذي يدعم الإتفاق هو ألاَّ يلجأ أحد إلى إحياء سـياسـة المناطق المقفلة هي التي وضـعها الإنكليز وطبَّقوها بموجب برنامج سـموه برنامج الجنوب وهدفه: منع إتصال الإسلام بالجنوب. ومنع إنتشار اللغة العربية وإستعمالها فيه، وتقسيم الخدمات الاجتماعية على بعض الكنائس العالمية لتقوم بها في مناطق الجنوب المختلفة التي خصـصـت بتوزيعات معيَّنة على الكنائس. ذلك عهد إنقضـــى وليس من مصـــلحة أحد إحياؤه. إن من حق إخوتنا الجنوبيين أن يتأكدوا أن الدولة الســودانية لا تقوم بالتبشير الإسلامي في الجنوب. لكن هذا لا يمنع الهيئات الأهلية والشعبية من القيام بنشاط الدعوة إلى الإسلام بالتي هي أحسن. ومن حق المسيحيين منهم أن يكفلوا كل الضمانات والحريات للمسيحية ولكن يجب مراعاة منْع نشاط أي جهات من شأنها أن تستغل الدين لأغراض أُخرى. وفي هذا الأمر تجربة في كل أفريقيا المستقلة يجب أن تؤخذ في الحسـبان. إن اللغة العربية هي لغة التحدث في أكثر من نصـف أفريقيا وهي اللغة المؤثرة في عدد كبير من اللغات الأفريقية الأُخرى مثل الهوسا والسواحلي والصومالي وغيرها. ولذا لإعتبارات وطنية وعملية لا بد من إعطائها الأفضـــلية لتكون لغة التفاهم العام في الجنوب من دون تحفظات. هذا طبعاً لا يمنع تعلُّم اللغة الإنكليزية واللغات الأوروبية الأُخرى لأغراض الثقافة. ولا يمنع هذا أيضـاً إسـتخدام اللغات القبلية المحلية في كل الأغراض بحسب ما يريد أهل كل جهة. وهذا كله ليس بديلاً عن لغة تفاهم عام وطنية.

إن العبرة في كل إتفاق هي في تنفيذه. وأنا لم أتابع تفاصـــيل ما يجري في هذا الصـــدد لكنني أرجو أن ينفَّذ الإتفاق وتنطوي إلى الأبد صفحة الشقاق بين شمال السودان وجنوبه.

***

ختاماً لهذا المقابة يبقى أن لدى السيد الصـادق تصـوراً سياسـياً لمسـتقبل السـودان. وقد فضَّـل ألاَّ تشـمل هذه المقابلة معه التطرق إلى "تصور المستقبل".

نُشر الحديث في صحيفة «النهار» – عدد الأربعاء 21 أغسطس/آب 1974